مجلة الباحث الاقتصادى (CHEEC)
ردمد . 1748-2335
ردمدإ 235X-2588
chercheur.economique@univ-skikda.dz
https://www.asjp.cerist.dz/en/PresentationRevue/85

الأبعاد المؤسساتية وسوق العمل

The Labor Market and Institutional Dimensions

صحراوي جمال الدين [1]، عدوكة لخضر [2]

[1] جامعة مصطفى اسطمبولي، معسكر، الجزائر
saraouikamal14@gmail.com

[2] جامعة مصطفى اسطمبولي، معسكر، الجزائر
adoukal1966@gmail.com

تاريخ الاستلام: 2018/05/09 تاريخ القبول: 2018/06/04

الملخص :

تهدف هذه الورقة البحثية الى معالجة الطرق التي تؤثر من خلالها المؤسسات متعددة الأبعاد على أداء سوق العمل و الرامية لخلق محددات الجودة المؤسسية، ومن خلال دراستنا استنتجنا أن التغيير المؤسسي الذي يحدد أداء سوق العمل يبين أن عملية الإصلاحات الاقتصادية والسياسية (مستويات الحرية السياسية، وحماية حقوق الملكية) في ظل وجود النظام الليبرالي الذي فرض إصلاحات مدمرة على المؤسسات غير الرسمية، خاصة في البلدان النامية والتي لاتزال فيها مستويات التنمية غير كافية وغير متكافئة، لم تكن لها الآثار الإيجابية المتوقعة.

الكلمات المفتاحية: مؤسسات، تغيير مؤسسي، ابعاد مؤسساتية، سوق العمل.

تصنيف JEL: E24,E02,,J65

Abstract :

The purpose of this paper is to address the ways in which multidimensional institutions influence the performance of the labor market and to create institutional quality determinants. And through our study we found that the institutional change that determines the performance of the labor market, shows that the process of economic and political reforms (the levels of political liberty, protection of property rights) under the liberal system, which imposed destructive reforms on informal institutions, especially in developing countries, where levels of development are still inadequate and unequal there are no positive effects.

Key Words: Institutions, institutional change, Institutional Dimensions, labor market.

JEL classification codes: E24, E02, J65

المؤلف المرسل: صحراوي جمال الدين، الإيميل: saraouikamal14@gmail.com

مقدمة.

إن النهج المعاصر لواقع سوق العمل يبين أن قواعد الفصل وحق العمل ليست هي فقط عوامل مؤثرة، ولكن أيضا الحماية الاجتماعية وسياسات التوظيف والمؤسسات وتحدياتها بالنسبة لها لتحليل الوظائف وفق الكفاءات الاستراتيجية للمؤسسة، والتغيير المؤسسي الذي يحدد أداء سوق العمل خاصة في البلدان النامية، والتي لاتزال فيها مستويات التنمية غير كافية وغير متكافئة في ظل النظام الليبرالي والذي فرض إصلاحات مدمرة على المؤسسات غير الرسمية مما خلق فجوة بين النماذج المعتمدة لإصلاح مؤسسات السوق والواقع المحلي (المؤسسات غير الرسمية) ونخص بالذكر تزايد حدة المشكلة فيه(انكماش فرص العمل، تزايد معدلات البطالة ...)،ومن أجل تفعيل ديناميكية التوازن لسوق العمل وإضفاء طابع المؤسساتي لابد من عمليات الاصلاحات الاقتصادية والسياسية والاجتماعية، والتي تتمثل في مدى انعكاس الابعاد المؤسساتية عليه لتكون كفاءة اجتماعية أو على الاقل قواعد رسمية وغير رسمية يتم إنشائها للمساهمة في إنجاز الاهداف المتوخاة للمصلحة العامة من خلال تدخلات مختلف الفاعلين على مستوى الانشطة، وذلك عبر وسائل مختلفة تتمحور أساسا في نماذج محددة وتنظيمات متنوعة (ربحية، غير ربحية، خاصة، عمومية،.....)وهذه المصلحة يمكن تحقيقها عبر الدولة والسوق وكذلك انطلاقا من التركيبات المؤسساتية للمجتمع المدني، بهدف خلق محددات لجودة المؤسسات والتي تبرز في المحددات السياسية والديمقراطية وهي المؤسسات الفوقية التي تسمح بغيرها من المؤسسات بضمان السير الحسن للعمل وهذا بصدد حماية أفضل لحقوق الملكية، وكذا المحددات الاقتصادية المتمثلة في عدم المساوة في الدخل وجودة المؤسسية وهي جذور عدم الاستقرار السياسي والاضطرابات الاجتماعية وخلق حالة عدم اليقين في سياسات الاستثمار، ومحددات الايديولوجية الدينية والثقافية وكذا القيم الفردية والتي تعزز تطور المؤسسات لدرجة أنها تشجع التبادلات والتفاعلات بين الناس من مختلف الفئات الاجتماعية (أثر التجزئة الاخلاقية و اللغوية على نوعية المؤسسات وبالتالي على سوق العمل)، ومن خلال كل هذا تظهر أهمية المؤسسات الرسمية وغير

الرسمية بفعل محدداتها ومدى تأثيرها على أداء سوق العمل والتي تعتبر من جهة إيجابية أي تشكل حافز لتحسين الأداء أو أنها من جهة أخرى تشكل عقبة أمام الأداء وخاصة في سياق الدول النامية.

وفي هذا السياق نطرح الاشكالية التالية:

هل يمكن للأبعاد المؤسساتية المحققة أن تساهم في دعم أداء سوق العمل من خلال مدى تماشي الإصلاحات الاقتصادية مع الإصلاحات المؤسساتية؟

وتتفرع عنهذه الإشكالية مجموعة من الاسئلة:

- كيف تم تطور الاقتصاد المؤسساتي والتغيير المؤسسي.
- ماهي أبرز محدداتالأبعاد المؤسساتية.
- كيف تعالج المقاربة المؤسساتية أداء سوق العمل.
- ماهي انعكاسات الابعاد المؤسساتية على سوق العمل.

أهمية الدراسة:

-تحديد محددات المؤسسية وتقييم أثرها على الأداء الاقتصادي.

-دراسة علاقة بين المؤسسات وأداء سوق العمل.

هدف الدراسة: تهدف الدراسة إلى

-إجراء ممارسة تحليلية عن الطرق المؤسساتية (الرسمية وغير الرسمية) وتقديم طريقة متماسكة وتعليمية وفق الادبيات الاقتصادية لتسليط الضوء على العوامل المختلفة التي قد تؤثر على أداء سوق العمل.

خطة الدراسة:

لتحقيق هدفنا قسمنا البحث الى المحاور التالية:

1. الاقتصاد المؤسساتي والتغييرالمؤسسيوالابعاد.
2. أثر البعد المؤسساتي على سوق العمل.

1. الاقتصاد المؤسساتي والتغيير المؤسسي والابعاد.

1.1. الاقتصاد المؤسساتي الجديد (NIE)[1]قد ساهم كل من:

المؤلف المرسل: صحراوي جمال الدين، الإيميل: saraouikamal14@gmail.com

North (1981)، North و Acemoglu و Robinson (2000) و Williamson، Rodrik (2000، 2005) في تطويره، حيث" تطور الاقتصاد المؤسساتي الجديد إلى جزئين متكاملين[2]الجزءالاول يتناول الظروف و الشروط التي تشكل الخلفية

والجزء الثاني آلياتالإدارة ومؤلف من قسمين حسب (Davis وNorth) (1971): القسم الأول له صلة بالبيئة المؤسسية وهي (مجموعة القواعد الاجرائية السياسية والاجتماعية والقانونية الأساسية)

الترتيب المؤسسي (ترتيب بين الوحدات الاقتصادية وبحكم التعاون أو التنافس)

القسم الثاني يوصف بمؤسسات الإدارة والذي هيمن عليه علم اقتصاد تكاليف الصفقة (ويليامسون– Williamson) "

نختار لتعريف المؤسسات ثلاثة مجالات[1]:المؤسسات ب "القواعد والقيود"، المؤسسات بأنها " **أداة**الحوكمة"، وأخيرا المؤسسات ب"التوازن لعبة".

– **المؤسسات ب "القواعد والقيود":**

في المؤسساتية الأصلية Commons: مؤسسة وهي "العمل الجماعي في السيطرة والتحرير وهي امتداد لنطاق العمل الفردي."

المؤسسات اعتمادا على North (1989) يمكن أن تكون على نوعين: القيود أو مؤسسات رسمية (الدساتير والقوانين والعقود وحقوق الملكية مكتوبة) من جهة، والقواعد غير الرسمية (العادات والتقاليد والرموز السلوكيات والأخلاق والأيديولوجيا، والمحرمات) من جهة أخرى، وهناك اقتراحات أخرى لتعريف المؤسسات من قبل مؤلفين مختلفين.

– **المؤسسات ب " أداة للحوكمة":**

العمل الرائد لكوس (Coase .1960)، بشأن تخصيص الموارد من خلال حقوق الملكية يشكل النهج المؤسسي من حيث الحكم، وتعزيز حقوق الملكية خاصة التي وضعها Demsetz (1967) وAlchian وDemsetz (1972)، في هذا المنطق حيث حقوق الملكية هي المؤسسات التي تخدم كأداة الحكم.

Williamson (2000) المؤسسات تؤسس الهيكل الإداري للمجتمع وتشجع على إنشاء منظمات مثل الحكومة ووكالات الدولة وهي بمثابة إطار قانوني لتحديد الهيكل الإداري والعلاقات التعاقدية – مخطط ويليامسون (1993).

- **المؤسسات ب "لعبة التوازن":**

تم تطوير هذا التمييز الذي عرضهNorth (1990،2005،2010) ويأخذ بعين الاعتبار سياق نظرية اللعبة لإضفاء الطابع الرسمي على المؤسساتية (قواعد اللعبة واللاعبين المنظمات) حيث يعتمد الترتيب المؤسسي على البيئة المؤسسية التي تحددها القواعد والمؤسسات.

فمن الضروري أن نميز بوضوح بين المؤسسات والمنظمات[3]:

المؤسسات هي قواعد اللعبة من مجتمع أو أكثر رسميا هي القيود الموضوعة إنسانيا وتحدد هيكل تفاعل البشري، تتألف من القواعد الرسمية (القانون الأساسي، القانون العام، اللوائح) والقيود غير الرسمية (اتفاقيات وقواعد السلوك).

المنظمات واللاعبين: مجموعات من الأفراد ملزمة بتحقيق الأهداف مشتركة وتشمل الهيئات السياسية (الأحزاب السياسية، وكالة تنظيمية ...)، الهيئات الاقتصادية (الشركات والنقابات والمزارع العائلية، والتعاونيات..)، الهيئات الاجتماعية (الكنائس والنوادي والجمعيات الرياضية..)، والهيئات التعليمية (المدارس والكليات ومراكز التدريب المهني...).

2.1. نظريات التغيير المؤسسي[1]:

من المنطق تحليل كيف أن هذه المؤسساتيه تتغير وتتطور في هذا المنظور فنحن نختار النهج الزمني، ونقدم لأول مرة النهج التقليدي (Commons, Veblen) ثم علينا أن نفحص الرؤى northiennesللتغيير المؤسسي إلى درجة أنها أثرت إلى حد كبير في بناء النظريات في وقت لاحق كما نسلط الضوء Kingston et Caballero (2009) على النظريات التفسيرية للتغيير المؤسسي وهيكثيرة ونذكر منها

- **النظريات التقليدية للتغيير المؤسسي:** العنف والترتيب الاجتماعي (Veblen Commons)

المؤلف المرسل: صحراوي جمال الدين، الإيميل: saraouikamal14@gmail.com

إن عرض النظريات التقليدية للتغيير المؤسسي تركز عادة على العمل (Commonsو Veblen). وأسباب اختيار هؤلاء المؤلفين الإثنين لمساهمتهم في هذا المجال (Bazzoli، 1999).

في المقام الأول" (Commons، 1950) يرى أن العنف والنزاع ما هو إلا مظهر من مظاهر تضارب المصالح بين القوى السياسية التي تسعى للسيطرة على تطور المؤسسات على عكس (Veblen) فقد خفف بعض الشيء من حدة نهج الصراع كما أن (Commons) يدافع عن الحياة الاجتماعية والاقتصادية الجماعية وليستالفردية ويرى أن عملية التغيير المؤسسي والصراع في نهجه هو سياسي، وبالتالي للوقاية منه يتطلب ترتيب بسيط من الجماعات السياسية التي تسعى للحفاظ على مصالحها".

كما عرفت نظرية "(northienne)للتغيير المؤسسي تحول ويمكن تمييزها لفترتين وهذا ما تؤكده (Mantzavinos، 2006)»، ورغم الإطار النظري الذي وضعه North وما تضمن من الشرح المفيد للتغيير في التاريخ الاقتصاد الاوروبي والأمريكي، لكنه أبدى عدم اقتناعه لبعض الاجابات على الأسئلة الأساسية مثل لماذا تتغير المؤسسات؟ ولماذا بعض الدول فقيرة وأخرى غنية؟ اراد North تفسيرا واقعيا لماذا المجتمعات اختارت المؤسسات بهذا الشكل ولما يتم اللجوء الى اختيار التغيير، وبدأ بتطوير النماذج الاقتصادية والتخلي عن الافتراضات الكلاسيكية الجديدة المتمثلة في العقلانية وبإدراج السياسة والايديولوجية والمعتقدات (North، 1990). وفي" عام 2005 يستأنف تحليل لعام 1995 ويسلط الضوء على الآليات التي تشكل التغيير المؤسسي ويرجع ذلك إلى النقص في الأسواق الاقتصادية والسياسية، واشترط التغيير المؤسسي من خلال الشروط المسبقة للنظام السابق ويدعو هذا "بمسار التبعية، pathdependency" وأوضح أنه "لا يتم إنشاء المؤسسات لتكون فعالة ولكن لخدمة مصالح أولئك الذين لديهم القدرة على المساومة لإنشاء قواعد جديدة" (North، 1994).

North، 2005، 2010) و على هذا يتم التمييز بين القواعد والمنظمات واللاعبين ويبين كيف ان إدارة التغيير هي مصدر الصراع والتوتر والجمود، في هذه المرحلة عملية التغيير المؤسسي تتعارض فيها القواعد الرسمية مع القواعد غير الرسمية، والدافع وراء التغيير المؤسسي يحدث من الاعلى أو الأسفل".

- **الفكر التطوري الديناميكي (نهج North): دوغلاس نورث والتغيير المؤسسي**

قام North (2005) بتطويرنهج التغيير المؤسسي لتأثره بالمعتقدات والسياسة الايديولوجية وتوصل إلى إمكانية استمرار المؤسسات غير الفعالة (North، 1990، 1997، 2005، 2010). وتضم نظرية التغيير المؤسسيNorthianملحقات:

– التغيير المؤسسي العفوي: تشير Lin (1989) إلى "أن التغيير المؤسسي الذي تسببه العفوية " نابع من خلال منظور الإصلاحات المؤسسية التي تقوم بها الفعاليات الاقتصادية بهدف زيادة الأرباح فبذلك التغير في المؤسسات يكون نتيجة للفوائد أو الفرص في الاقتصاد على وجه التحديد

– التغيير المؤسسي تطوري (Hayek) (1982)(Nelson et Winter):

ويتحقق التجديد أو ظهور مؤسسات جديدة في "النهج التطوري ضمن مجموعة وليس دائما نتيجة للكفاءة على سبيل المثال فيما يتعلق بحجم الابتكار المؤسسي بحيث تنشأ مؤسسة جديدة وهذا قد يكون راجعا إلى إرادة الفرد أو الشخصية.

– التغيير المؤسسي جراء فاعلية تكاليف المعاملات:

حسبWilliamson (1985) ان الدافع وراء تقليل تكاليف المعاملات هو اختيار هياكل الحكم، وتناول(Kingstonو Caballero، 2009) نظرية التغيير المؤسسي هامشيا بالنسبة لنظريات تكاليف المعاملات وشرح عمله باستخدام الاقتصاد المؤسساتي الجديد على أساس الافتراضات الكلاسيكية الجديدة (الاختيار العقلاني، والمنافسة الكاملة، البحث عن التوازن) حيث تضطر المؤسسات غير الفعالة (السيئة) للاختفاء.

– التغيير المؤسسي من أسفل إلى أعلى ونوع من أعلى إلى أسفل(التغيير المؤسسي المنسق).

إن نوع التغيير من أعلى الى الأسفل يكون عن طريق الترويج من قبل الدولة للتغيير المؤسسي أي من قبل الجماعة السياسية المهيمنة، وفي ظل غياب هذا النوع، فإنه في

المؤلف المرسل: صحراوي جمال الدين، الإيميل: saraouikamal14@gmail.com

المقابل هناك طلب على التغيير المؤسسي من قبل السكان أو الكتلة الاجتماعية وهذا يشير إلى النهج الثاني على التغيير المؤسسي المدفوع من الأسفل.
للتغيير المؤسساتي أهمية بالغة لضبط سلوك الأفراد في المجتمع وسلوك النخبة الحاكمة في ظل مواكبة التغير الاجتماعي،كما أن له أهمية بالغة في ضبط سلوك الأعوان الاقتصاديةمنخلالرسمالمسارالذيعليهاأنتسلكهوالذييستندبدورهعلىنظريةالحوافز.

3.1. الابعاد المؤسساتية:

سنركز على التحليل الاقتصادي لجودة المؤسسات التي تعتمد بشكل كبير على المفاهيم والمناقشات التي أثيرت في الآونة الأخيرة وغالبا ما تقيم نوعية المؤسسات من حيث الترتيب المؤسسي جيدة أو سيئة، ومن أبرز محددات الجودة المؤسسية:

- **محددات السياسية والديمقراطية:**

تشمل المحددات السياسية والديمقراطية عدة تعاريف ونذكر أهمها:
. المؤسسات التي تضمن الوفاء لغيرها من المؤسسات (Rodrik.2005).
. المؤسسات الفوقية التي تسمح بتحقيق السير الحسن لعمل المؤسسات الاخرى (Clague.1996)
وتعتبر مدة الديمقراطية ونوعية أدائها الجيد حافز لحقوق الملكية الخاصة وفق(Rodrik.2005) و(Acemoglu.2005) وهوما يقودنا إلى الدور المهم الذي تقوم به المؤسسات الحكومية في توحيد الأنظمة التي تعمل على ضبط الأداء المؤسساتي و ذلك ما نلمسه في تقديرات "(Ayres) المتفائلة إلى حد بعيد بشأن العمليات الديمقراطية كعمليات تستطيع من خلالها المجتمعات كلها أن تصل إلى اتفاق على أساس المعرفة العلمية الأحسن توفرا"[4].

- **محددات الاقتصادية**

توصلت كل من دراسات (Chong،2004 Alesina و Easterly،1996Perotti 2007)إلى وجود علاقة سلبية بين عدم المساواة في الدخل والجودة المؤسسية حيث أن التفاوت في الدخل يسبب عدم الاستقرار السياسي والاضطرابات الاجتماعية وخلق حالة عدم اليقين في سياسات الاستثمار. وقد بينوا أن اقتصاديات الدول التي تعاني عدم المساواة في الدخل لها حماية أقل لحقوق الملكية. إضافة الى دراسات أخرى توصلت للتأكيد على مناقشة كبيرة حول المؤسسات ذات " الجودة عالية " خاصة في مجال العلوم السياسية والاقتصاد والتي يمكن من خلالها زيادة التركيز على أهمية الجودة في المؤسسات مقارنة مع حالة الفساد التي قد تدمر رأس المال الاجتماعي (Dinesen،2006، Rothstein & Eek،2006)[5]".

كما أنه أولي اهتمام أقل نسبيا للآثار غير المباشرة للمؤسسات على النمو الاقتصادي في دراسة حديثة من قبلAidt وآخرون (2008) إذ أن الصلات بين الفساد والنمو تعتمد على الأنظمة المؤسسية السياسية، وقد كشف تحليلهم التجريبي عن نتائج تؤكد توقعاتهم النظرية بأن روابط نمو بالفساد ليست خطية[6].

- **محددات الايديولوجية الدينية والثقافية وكذا القيم الفردية**

تم تحديد الايديولوجية من أهم محددات الجودة المؤسسية خاصة الدينية والثقافية (Weber.1958) (Guiso وآخرون 2006).

"إن مسالة الإيديولوجية تتألف من النماذج الذاتية للأفراد التي تمكنهم من شرح وتقييم ما يحيط بهم، ودورها ليس في الخيارات السياسية فقط وإنما تعتبر منفذ للخيارات الفردية التي تأثر على الاداء الاقتصادي"[7]، وبعض القيم الفردية تعزز تطور المؤسسات لدرجة أنها تشجع التبادلات والتفاعلات بين الناس و مختلف الفئات الاجتماعية (Greif.1994)، كما أنه تمالتطرق إلى تأثير العوامل الثقافية على تطور الأنظمة المؤسساتية وتأثير العوامل الدينية والعقائدية في تفسير أصل اختلاف أنظمة الحكم الوطنية"[8]، ومن جانب آخر ركز مجموعة من الباحثين على" أهمية الدين لتهيئة الظروف من أجل تحقيق التنمية الاقتصادية المنصفة (Noland،2005 Hull و Bold 1994...).

المؤلف المرسل: صحراوي جمال الدين، الإيميل: saraouikamal14@gmail.com

علاوة على ذلك هناك مؤلفين يدافعون عن أثر التجزئة الأخلاقية واللغوية على نوعية المؤسسات، وفي هذا الصدد تم تسليط الضوء على الآثار السلبية للتجزئة العرقية على نوعية مؤسسات، على سبيل المثالMauro (1995) يدل على أن التجزئة العرقية يزيد من الفساد في البلاد وتشير كذلك دراسة la Portaوآخرون (1999)إلىوجود علاقة سلبية بين التجزئة العرقية ونوعية الحكم.

- **الأصل القانوني ونوعية المؤسسات:**

إن فرضية نظام القانون العام على أنه النظام القانوني الذي يسمح للمؤسسات بالحصول على أفضل الأشكال القانونية الأخرى تم فشله في تحقيق صحتها وهو ما يتضح ضمن حالة البلدان النامية ذات الأصل القانوني المسمى القانون المدني الفرنسي(Civil law) لأنها توفر حماية أقل لحقوق الملكية مقارنة بنظيرتها التي تستخدم نظام قانوني قائم على القانون الموحد (Commonlaw)، وهذا ما أكدتهدراسة Mahoney (2001) التي أجريت على عينة تضم 102 من البلدان النامية والمتقدمةحيث يدافع فيها عن فرضية أن البلدان ذات القانون العام (الموحد) تميل إلى أن تكون أفضل من ناحية معدلات النمو الاقتصادي مقارنة بالبلدان التي تطبق القانون المدني[1].

- **أسس تاريخية لنوعية المؤسسات:**

أوجدت الدراسات الحديثة انه يمكن إرجاع تأثر الجودة المعاصرة للمؤسسات إلى التاريخ الاستعماري للبلاد، من خلال التطرق الى عوامل رئيسية يمكن متابعتها كالجغرافيا، فترة الاستعمار وطريقة الحكم السياسي الاستعماري. ومن خلال التجربة الاستعمارية تبين أن تشكيل الأداء الاقتصادي في فترة الاستعمار يتميز بوجود نوعين من المؤسسات الاقتصادية، فالمستعمرات الأوروبية التي سيطرت عليها مجموعة قليلة من المستعمرين خاصة في المناطق التي عرفت تعداد كبير للسكان الأصليين، تم استغلالهم في الأعمال الشاقة وفرضت عليهم الضرائب بهدف إلى خلق مؤسسات اقتصادية استخراجية (استخراج الموارد الطبيعية) للاستفادة منها مما أدى إلى عدم حماية حقوق الملكية وذلك راجع إلى

نوعية المؤسسات الاقتصادية السيئة[8]، أما النوع الآخر من المستعمرات قليلة الاستخراج حيث أصبح المستعمرون هم الأغلبية من السكان، وبهذا كانت مصلحتهم تقتضي توفير حماية أفضل للحقوق الملكية من خلال إنشاء مؤسسات اقتصادية جيدة (مؤسسات استخلاصيه)، وذلك ما بينته سلسلة من الدراسات لأسيموغلو وآخرون (2001)، وفي الآونة الأخيرة أظهرت دراسة Omgba (2015) أن الديمقراطية التفاضلية في البلدان المنتجة للنفط يمكن تفسيرها من خلال المسافة الفاصلة بين تاريخ بداية إنتاج النفط وتاريخ الاستقلال. وأما فيما يتعلق بمدة الاستعمار ونوع الحكم السياسي الاستعماري، هناك إجماع على أن مدة الاستعمار في البلاد توضح نوع أثر الإدارة (مباشرة أو غير مباشرة) أثناء الاستعمار، ودراسة Grier (1999) لعينة من 63 من المستعمرات السابقة وجد أن المستعمرات التي شهدت فترة طويلة من الاستعمار تميل في المتوسط أن يكون الاقتصاد أفضل من تلك البلدان التي شهدت فترة تسوية أصغر، وبالمثل Olsson (2009)، يسلط الضوء على الأثر الإيجابي لمدة الاستعمار على الجودة المعاصرة للديمقراطية.

- **المحددات الجغرافية للجودة المؤسسية:**

هناك عاملين متعلقين بالجغرافيا قاعدة الموارد الطبيعية، وكثافة السكان ما قبل الاستعمار يؤثران على نوعية المؤسسات:

. تساهم الموارد الطبيعية في تدهور نوعية المؤسسات السياسية من خلال رغبة القادة السياسيين للبقاء في السلطة للاستفادة من العوائد المتحصلة من الموارد الطبيعية.

. تدل دراسة ROSS(2001)أيضا على أن الموارد الطبيعية تشكل عقبة أمام تطوير المؤسسات الديمقراطية، وفي منظور مماثل Wantchekon (2002) يدل على أن وفرة الموارد الطبيعية تسهل ظهور الأنظمة الاستبدادية في أفريقيا، كما أنه في ظل الظروف الجغرافية المواتية لحالة المستعمرات والتي شهدت عدد وفيات منخفض بالنسبة للمستوطنين كان هو الدافع وراء استقرار المستعمرون وتشجيعهم على وضع نظام لحقوق الملكية فعال في ظل النظام الاستعماري مما كان السبب في إنشاء مؤسسات تحقق معدلات نمو مستدامة، وعلى عكس المستعمرات التي شهد فيها الأوروبيين معدلات وفيات

المؤلف المرسل: صحراوي جمال الدين، الإيميل: saraouikamal14@gmail.com

عالية، لم تعمل على استقرار المستعمرين فيها ولم تخلق حوافز لتحديد حقوق الملكية، لذا أنشئت مؤسسات استخراجية تهتم بنهب الموارد[1].

-سوق العمل:

سوق العمل نظريا وبالمعنى التقليدي هي سوق ككلّ الأسواق باعتبارها قد توفّر المقومات الأساسية للسوق: العرض والطلب والسعر، إلا أنّه نظرا لتطوّر الظروف الاقتصادية والاجتماعية ا خاصة في بروز ظواهر جديدة كانعدام التوازن بين عارضي العمل وطالبيه والبطالة المتنامية، تبيّن أن سوق العمل ليست كغيرها من الأسواق فهي "تعبر عن المؤسسة التنظيمية الاقتصادية التي يتفاعل فيها عرض العمل والطلب."

كما يمكن تعريف سوق العمل اقتصاديا بأنه الالية (أي تفاعل قوى العرض والطلب على خدمات العمل) التي تتحدد من خلال مستويات الأجور والتوظيف.

وعليه سوق العمل تتّسم بجانبين:

الجانب السوقي في سوق العمل (Le Côté Marchand) والمقصود به هنا سوق التشغيل وهو العرض والطلب المحكوم بالسّعر الذي يحدَّد بجملة من العناصر كحجم الطلب وحجم العرض وعنصر الكفاءة المتوفرة لدى طالبي الشغل وما ينجرّ عن كلّ ذلك من منافسة شديدة خاصة في وضع يتّسم بندرة العمل وارتفاع سقف الشروط المستوجبة للتوظيف من قبل المؤسسات والحجم المرتفع لطالبي الشغل بفعل البطالة. وكلّ هذه العوامل الضاغطة تزيد من المنافسة على التشغيل. ويطلق على هذا الجانب سوق العمل المحكوم بالأبعاد الاقتصادية وبآليات السوق.

الجانب غير السوقي في سوق العمل (Le Côté Non Marchand) وهو جانب غير خاضع لميكانيزمات السوق. ويتمثّل ذلك في تشريعات العمل والحوار الاجتماعي بين

شركاء الإنتاج والمفاوضات الاجتماعية، إلخ... وهو الدور الذي تضطلع به السلطات العمومية بالتنسيق مع الأطراف الاجتماعية[9].

ومن المهمّ الإشارة هنا إلى أهمية دور الدولة في سوق العمل في مختلف البلدان حتى تلك المعروفة في الليبيرالية، وتتمثّل في تدخلات الدولة ليس فقط في البعد غير الخاضع لآليات السوق مثل وضع قوانين العمل وتطويرها بما يضمن حقوق وواجبات كل المتعاملين في سوق العمل، ولكن أيضا في البعد السوقي لسوق العمل عن طريق ضبط الأجور الدنيا والتدخلات التعديلية للتقريب بين العرض والطلب، إنّ التدخلات التعديلية في سوق العمل ببُعديه السّوقي وغير السّوقي يمثّل جوهر مفهوم الوساطة المؤسسية.

2- أثر البعد المؤسساتي على سوق العمل.

1.2. تحليل الاقتصاد المؤسساتي لسوق العمل:

قد منحت جائزة نوبل للاقتصاد سنة 2010 لثلاثة خبراء بيتر دايموند Peter A. Diamond، ودال مورتينسين Dale T. Mortensen، وكريستوفر بيساريديس Christopher A. Pissarides، لقاء أعمالهم حول تحليل أسواق العمل بشكل مذهل وغير معهود من قبل، ومساهمتهم في "تطوير نظرية جديدة للبطالة" (قوى البحث والاحتكاكات) تركزت أبحاث هؤلاء الخبراء حول البحث عن الأسباب التي نقلت ملايين العمال إلى صفوف البطالة؟ وكيف تؤثر السياسات الاقتصادية على سوق العمل؟ وذكر كيف يمكن للسياسات الاقتصاديّة أن تساهم بشكل أحسن في التخفيف من حدة البطالة؟ لماذا يمكن أن يكون هناك معدل بطالة مرتفع، ووظائف خالية في الوقت ذاته؟ ومتى يمكن أن يتوقّف العاطل عن البحث؟ واهتمت أعمال الخبراء الثلاثة بالنواقص والاختلالات التي تشوب "ديناميكية سوق العمل "الاحتكاكات" في الأسواق، ليركّزوا على صعوبة التلاقي بين الشركات والعاطلين عن العمل. ففي مصطلحات هؤلاء الاقتصاديين تنجم البطالة عن "مشكلة تزاوج". والواقع بما أنّ ما يملكه هؤلاء وأولئك من معلومات ليس كاملا، يطول الوقت في عمليّة البحث عن شغل وتتزايد الكلفة وهذا ما يؤدّي برأيهم إلى البطالة. وكذلك الأمر بالنسبة للمؤسسات، كلّما كان التوظيف يتسبّب بمشكلة، كلّما تراجع الاهتمام بخلق مناصب العمل.

المؤلف المرسل: صحراوي جمال الدين، الإيميل: saraouikamal14@gmail.com

وعليه فإن العمل الذي قدمه الخبراء الثلاثة حسّن من فهم "أسواق البحث" التي تحدث فيها احتكاكات، وفتح الباب أمام المقاربة المؤسساتية لتضع طرح أوسع لسوق العمل وذلك من خلال ذكر أهم التحليلات المؤسساتية ومعالجة أهم المشاكل التي يشهدها السوق:

-"ينتقد أنصار المؤسسية القديمة أداءالأسواق بسبب عدم العدالة التي تخلقها في توزيع الدخل والثروة والفرصة الاقتصادية والأنماطالأخرى من السيطرة الاقتصادية وعدم الفعاليات الإنتاجية والبطالة وعدم الاستقرار على صعيد الاقتصاد الكلي وإعاقة التقدم التكنولوجي[4] **(Veblen 1904، Commons 1934، Stryker 1930، Munro، Tugwell 1975، Ayres 1962، Mitchell 1950).**

-يقدم Commons فكرة مختلفة بشكل ضئيل عن النمط الأحسنللتدخل في الاقتصاد وكان أقل ميول للتخطيط برغم انه لايزال يعتقد أن للحكومة دور جوهري في ترسيخ قواعد العمل وفي تشكيل وكالات ولجان المنظمة حيث كان عضوا في حملة إعادة وإصلاح قانون العمل (Chasse.1991) وساعد على إدخال أول برنامج لتعويض العاطلين عن العمل سنة 1932 (بهدف توفير حوافز لمستخدمي العمال للحفاظ على مستويات التوظيف)

- المشكلة المثارة من طرفDe Alessi) (ترتبط بالصعوبات التي تولدها التغييرات في توزيع الدخل.

- عدم تطابق المهارات مع الوظائف المعروضة (نموذج Salop، 1979)

- عدم التطابق المكاني (تمركز أسواق العمل في المناطق الحضرية)(نظرية البحث عن الوظيفةStigler، 1962)

- عدم المساواة في الدخل وكذاالتوظيف بين الجنسين.

- عدم التكامل بين المؤسسات (Williomson).... الخ.

- (Acemoglu، 2001) حكم الاستعماروعلاقته بجودة المؤسسية من خلال فترة الاستعمار والحكم السياسي والموقع الجغرافي على المدى الطويل.

- كيف يمكن للسياسات الاقتصاديّة أن تساهم بشكل أحسن في التخفيف من حدة البطالة؟

وفقا لوجهات نظر الاقتصاد المؤسساتي الجديد (NIE):المخطط التالي يوضح انعكاس الأبعادالمؤسساتي على سوق العمل وفق مبادئ (منهج) الاقتصاد المؤسساتي واستنادا إلى الدراسات السابقة والهدف هو خلق جودة المؤسسية وتفعيل الديناميكية الإيجابية التي تعتبر المحرك الأساسي لتحسين الأداء وكما هو مبين.

انعكاس الابعاد المؤسساتية: خلق محددات

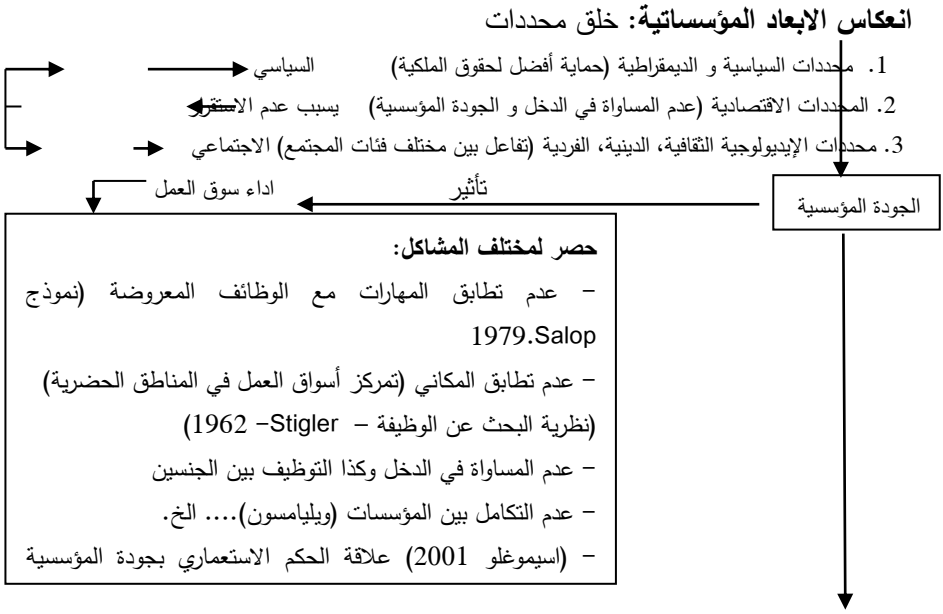

مقاربات الاقتصاد المؤسساتي(**NIE**):

-**رونالد كوس1960.1937**: (في سياق المعلومات الناقصة كمصدر للتكاليف المرتفعة)و اعتمادا على (OIE)1968-1924 J.R.CommonsVeblen. فإن الهدف من الإصلاحات الاقتصادية التأثير على أداء سوق العمل من خلال خفض التكاليف وإعادة توزيع الدخل مع التركيز على القوانين و حقوق الملكية و التنظيمات للتأثير على القوة الاقتصادية[4].

-**ويليامسون (Williomson) 1975**: البيئة المؤسسية[10]

إن علاقة بين هياكل الحكم والقواعد الرسمية وغير الرسمية كمبدأ لخفض التكاليف لتتعدى بعدها الدراسةلوضع نظرية الوكالة المطورة من قبلJensen،Meckling 1979 (العقود المبرمة) وهو ما فتح المجال لظهور علم الاقتصاد الإجتماعي ل غرانوفيتر -

المؤلف المرسل: صحراوي جمال الدين، الإيميل: saraouikamal14@gmail.com

Granovetter 1985 ليبينأهمية الموارد الاجتماعية واستخدامها للبحث عن الوظيفة والوصول إلى مصادر المعلومات ودور الثقة في التنسيق بين الوكلاء والمنظمات (Bourdieu, 1980 Coleman, 1988) نظرية رأسمال الاجتماعي((Lin, 1995.
ليضع بعدهاويليامسونمخطط للمؤسسات كأداة للحكم (الحوكمة) في الاقتصاد المؤسساتي الجديد (NIE) سنة 1993، ويوضح دورالعمل الحكومي في حل المشاكل المطابقة في أسواق العمل المحلية فاتحا بذلك المجال أمام ظهور النظريات:
. نظرية رأسمال البشري (بيكر(1964) Becker) الاستثمار في التعليم والتدريب، Simonnet (2003) في الواقع هوصورة من الاستثمار في رأس المال المادي، (Stankiewicz،2003) تثير مستوى التجانس من فرضية العمل أي يسلط الضوء على عدم تجانس رأس المال البشري.
. الموارد المادية والنفسية:
تظهر أهمية الموارد البشرية من خلال تطوير النقل العام، ودعم الحصول على السكن أو الوسائل المعينة على التنقل (مثل تمويل رخصة قيادة أو مجانية في النقل) وبهذا يتأثر البحث عن وظيفة بسبب الموارد النفسية التي تؤثر على سلوك الأفراد، وخاصة من حيث كثافة البحث عن عمل (2003) Castra، Fouquereau واخرون (2010).
أما فيما يخص تشجيع تنمية الموارد الفردية وفق (Gazier، 2003) يتم تصميم السياسات العامة ل "تمكين الأفراد" وذلك من خلال سياسة التعليم والتدريب المهني والنقل أو السكن، وبالإضافة إلى ذلك امتلاك أو عدم امتلاك الموارد المادية المتعلقة بالحراك المكاني للتأثير على منطقة البحث عن العمل وتكلفة السفر (رخصة القيادة، وصول إلى وسائل النقل العام ...) بالإضافة إلى ذلك فإن الموارد المعرفية لها تأثير على قدرة تحرك الأفراد، يستخدم Le Breton (2008) المثال عن وسائل النقل العام في المناطق المعزولة، مما يطرح مسألة النطاق الجغرافي ذات الصلة و بالمستويات الجغرافية المختلفة البلديات و الإدارات و المناطق ... كون المناطق الإدارية التي تنتشر فيها سياسات التوظيف وكل هذا يثير مخاوف بيانات عن العمل والتوظيف وهو يندرج ضمن الاقتصاد

الجغرافي الجديد(Combes 2008) وتحقيق الدور المحدد الذي يجب أن تلعبه أسواق العمل المحلية فعملية التكتل وتشتت النشاط الاقتصادي، ومدعمةبإجراء مقارنة بين أسواق العمل في المناطق الحضرية والريفية لBlanc (2005)، ودور كثافة أسواق العمل المحلية من خلال دراسة Zenou (1997)ليتم التحقق تجريبيا أن سوق العمل في معظم البلدان مقسمة على أساس جغرافي، و في أغلب الحالات يتكونسوق العمل الوطني من مجموعة أسواق العمل المحلية (العمال،الشركات).

. دور سياسات التوظيف: تأخذ اتجاهات مختلفة يمكن أن تشمل السياسات الرامية إلى "تجهيز" الموارد البشرية للحد من "عدم التطابق المكاني" و "عدم تطابق المهارات" ويمكن أيضا أن يكون للسياسات دور من خلال الأدوات النقدية وغير النقدية التي تسهل الربط بين الشركات والأشخاص الذين يبحثون عن عمل كحوافز التوظيف وتبسيط الإجراءات الإدارية أو حركة مرورالمعلومات عن المرشحين والمناصب.

ويليامسون (1994) ينص على أن اقتصاد تكاليف المعاملات "يغطي مجالا واسع نسبيا وله تطبيقات واسعة إلى حد ما في الواقع، توظيفها في مجال سوق العمل ومطابقة مشكلة وحلها من خلال التكامل والتنسيق بين الجهات المعنية القطاع العام والخاص.

رونالد كوس إظهار وجود تكاليف المعاملات التي تؤثر على طبيعة ترتيبات التنسيق المختارة من قبل اللاعبين والوكلاء ندرس التنسيق بحيث يكون أكثر فعالية في علاج مشاكل مطابقة محلية. وبالتالي فإنها تسعى إلى خفض التكاليف مثل التكاليف المالية للتعويضات البطالة، والتكاليف المتعلقة بدعم أو التكاليف التنظيمية من خلال تنفيذ إجراءات أكثر فعالية لتسهيل تدفق المعلومات.

ويمكن حصر كل هذا في هياكل الحكم وبالتالي تنوع ترتيبات المؤسسية واستمراريتها الحل الأنسب.

– **دوغلاس نورث**[10]:توازن اللعبة

ديناميكيات التغيير المؤسسي 1990 يبين دوغلاس ردود الفعل بين هياكل الحكم ومؤسسات الحكم حيث أن الهياكل هي مصممة من طرف الوكلاء ويمكن أن تزعزع استقرار الإطار المؤسسي والتي بدورها تتطور وتدفع اللاعبين لاختيار ترتيبات جديدة (دراسته كانت تعتمد على دور المؤسسات الفعالة فقط قبل 1990) ليطرح تساؤل أواخر

المؤلف المرسل: صحراوي جمال الدين، الإيميل: saraouikamal14@gmail.com

الثمانينات إن سبب استمرارية المؤسسات غير الفعالة،هو ما فسره من خلال(آثار تبعية المسار)، حيث أن خلق مؤسسات جديدة تولد تكاليف مرتفعة وهو السبب الغالب في معظم الأحيان لتفضيل التكيف مع المؤسسات بدلا من استبدالها و هذا ما يدل على تفسير الجمود المؤسسي وقوة اللاعبين المشاركين في توليد القواعد الجديدة وقضايا السلطة و الوساطة السياسية يمكن أن تمنع وضع ترتيبات مؤسسية جديدة.

حسب دوغلاس هناك خيارين للتأثير على سوق العمل:

. إدخال ترتيبات جديدة في مجال التوظيف والتدريب والابتكار .....الخ له تداعيات داخلية وخارجية ويمكن لهذه التغييرات إحداث توازن مؤسسي جديد وهذا حسب مفهوم التوازن أو التكامل للمؤسسات.

. حسب فكرة استخدام أو تقليد لنماذج مؤسسية أجنبية في مجال سوق العمل وللإشارة إلى نموذج "الامن المرن" في الدنمارك من أحسن النماذج ولكن هذه الفكرة قابلة للنجاح أو الفشل وخاصة في حالة وجود اختلاف في البيئة المؤسسية.

- رودريكRodrik (2005) أسيموغلو وروبنسون Acemoglu et Robinson (2005):

المؤسسات الاقتصادية التي تحكم التفاعلات في المؤسسات الاقتصادية والسياسية و تحدد قواعد في المجال السياسي، والمؤسسات تأثر على الأسواق بما فيها سوق العمل من خلال المؤسسات الداعمة للأسواق(MSI) market-supporting institutions و التي صنفت الى أربعة أقسام[6]:

(MCI) Market-creating institutionsالمؤسسات التي تنشئ الأسواق (حقوق الملكية، تنفيذ العقود).

(MREGI) market-regulating institutions المؤسسات التي تنظم الأسواق (المنظمين، وآليات تصحيح إخفاقات السوق).

(MSTABI) market-stabilizing intuitions المؤسسات التي تعمل على استقرار الأسواق (مؤسسات التنظيم والإشراف).

market-legitimizing institutions (MLEGI)المؤسسات التيتضفيالشرعيةعلىالأسواق (الديمقراطية و مؤسسات الحماية و التأمين الاجتماعي).

وحسب "Kenneth Arrow" (1987) إن حركة علم الاقتصاد المؤسساتي الحديث لا تقتصر بالدرجة الأولى على تقديم إجابات عن أسئلة تقليدية في علم الاقتصاد مثل تخصيص أو توزيع الموارد ودرجة الاستخدام، بل الإجابة عن الأسئلة جديدة مثل لماذا وجدت المؤسسات الاقتصادية بالأسلوب الذي ظهرت به وليس بأسلوب مغاير، وتندمج مع التاريخ الاقتصادي، لكنها تأتي بتفسير .... غير اقتصادي لاستخدامه للتأثير أكثر مما جرت عليه العادة"، بالإضافة إلى "أن التفسير النظري لتعزيز الإصلاحات المؤسسية تم تجاهلها من قبل العقيدة الليبرالية الجديدة (قواعد عمل عادلة) والتي تعتبر أساس الحل للوسط الاجتماعي ونحن بحاجة إلى خفض التفاوت في الأجور وليس زيادة الفارق لتكثيف آليات الحوافز (المفاوضة الجماعية)".

من خلال كل هذه وجهات النظر نحاول إسقاطها وفق تحليل مؤسسي يضمن فهم أكثر لانعكاس الأبعاد المؤسساتية على السوق.

2.2. تحليل أثر الأبعاد المؤسسية على سوق العمل:

على مدى العقود الثلاثة الماضية، شهدت الأدبيات الاقتصادية نقاشا حيويا ومتناميا بشأن دور المؤسسات في الأداء الاقتصادي، كما أن هذا النقاش كان حاضراً أيضا في أدبيات اقتصاد العمل حيث تم وصف وتحليل تجانس مؤسسات سوق العمل وكذا احتمالية عدم التجانس بين الدول على نطاق واسع، وعلى الرغم من تزايد عدد الدراسات في هذا المجال، فإن الأدلة المتاحة في الأدبيات لا تزال غير حاسمة وغالبا متناقضة وكما أنه ليس هناك شكوك في أن مؤسسات سوق العمل لها أهمية، ولكن"لماذا وجدت مؤسسات سوق العمل على ماهي عليه لتكون البنية الحالية على الرغم من تأثيرها غير المواتي في بعض الأحيان على أداء سوق العمل، ومن الجدير التنويه باقتصاديات البلدان النامية حيث تم إعادة بناء مؤسسات سوق العمل بشكل شامل في بداية الفترة الانتقالية وتمت مراجعتها بشكل كبير في السنوات اللاحقة و هو ما غير نتائج سوق العمل بشكل كبير ومتباين في هذه البلدان خاصة في مرحلة التحول الاقتصادي

والإصلاحاتالتيتمإجراؤهامنأجلتحسينأداءالاقتصادالكليوتحويلالمؤسساتالاقتصاديةوالسياسية.

المؤلف المرسل: صحراوي جمال الدين، الإيميل: saraouikamal14@gmail.com

ومن المرجح أن تؤثر على توازن السوق العديد من المؤسسات، فهناك مؤسسات تعمل على خفض معدلات البطالة وتساهم في رفع العمالة وبالتالي المؤسسات تؤثر على أداء سوق العمل والاقتصاد ككل، وهناك مؤسسات تشكل عقبة أمام أداء سوق العمل مثل (الحماية الاجتماعية والسياسة العمالية،...)[11] و أن تعزيز الإصلاحات التي تم تجاهلها من قبل العقيدة الليبرالية، يدفعنا إلى خفض التفاوت في الأجور وليس زيادة الفارق من خلال تكثيف آليات الحوافز والمفاوضات الجماعية، وفي هذا المنظور فإن سياسات تعويض البطالة لا تتعارض مع معدلات البطالة إلى جانب سياسات العمل النشطة والفعالة، وعموما فإن المتوقع من الإصلاحات التي أجريت في سوق العمل كانت نتيجة لعملية التحول للجانب الاقتصادي والسياسي.على الرغم من أن تحليل محددات الجودة وأثارها على أداء سوق العمل موجود في الأدبيات ويتم إجراؤها فقط للبلدان المتقدمة للغاية حيث العمليات التشريعية الديمقراطية والتي تغير ت بشكل كبير في السنوات العشرين الأخيرة. حيث أنه هناك ظواهر تكميلية بين المؤسسات والسياسات يعني نظام مؤسسي بوصفه التجمع الذي يوثر على أداء سوق العمل وبالتالي هذا المنظور غني لتحليل علاقة بين المؤسسات والأداء الاقتصادي، حيث ارتكزت العديد من الدراسات على التكامل بين المؤسسات، كون الأدبيات الموجودة مؤخرا بأغلبية ساحقة تشير إلى التأثيرات المباشرة للمؤسسات على النمو والتي تتجاهل إلى حد كبير الدور غير المباشر للمؤسسات وتأثيرات التفاعل بين الأبعاد المؤسسية المختلفة في التأثير على عملية النمو على المدى الطويل. وتشير مختلف المجالات إلى أن المؤسسات مترابطة في توازن كامل، مع أي تغييرات في مجال واحد قد تؤثر على بقية المجالات ما يسمى "فرضية التكامل المؤسسي"، وذلك باستخدام تصور رودريك(2000، 2005) لتفكيك المؤسسات الداعمة للسوق[6] (MSI) إلى المؤسسات التي تنشأ الأسواق (MCI) والمؤسسات التي تعمل على تنظيم الأسواق(MREGI) ومؤسسات تضمن استقرار الأسواق (MSTABI)، و مؤسسات تضفي الشرعية على السوق (MLEGI).

كما أن نماذج النمو الأخيرة تتنبأ بأن المؤسسات يمكنها أن تعوق الاقتصادات في أقل توازن مثالي، وذلك من خلال منع انتقالها نحو توازن جديد أفضل يتميز بالتكنولوجيا المتقدمة ومسار النمو المرتفع. وبالإضافة إلى الأبعاد المتعددة للمؤسسات يتضح لنا أن ضعف البعد المؤسسي الأساسي الذي يعوق الاقتصادات في مسار النمو المنخفض والذي سيؤثر أيضا على وظائف الأبعاد المؤسسية الأخرى من خلال التكامل المؤسسي. فعلى سبيل المثال فإن المؤسسات الضعيفة التي لا تستطيع حماية حقوق الملكية وتنفذ العقود تنطوي على قيود منخفضة تؤدي إلى ضعف المؤسسات التنظيمية. وخلافا لهذه الملاحظات والتفسيرات النظرية، عادة ما تعالج الدراسات التجريبية التأثير المباشر للمؤسسات على النمو الاقتصادي وبالتالي على أداء الأسواق.

ويستند هذا النموذج الحديث من مؤسسات النمو المناسبة على حجج من قبل Acemoglu وآخرون. (2006) وAghionو Howard(2009)، حيث ضعف الجودة المؤسسية يمكن أن يعرقل ويعوق البلدان التي تمر بمرحلة انتقالية من ترتيب نمو غير ملائم (أي استراتيجية النمو القائمة على الاستثمار) إلى توازن أفضل (أي الابتكار على المدى الطويل).

ونظرا لوجود اختلافات في نمو اقتصاديات الدول، فالمؤسسات التي تدعم عملية النمو تتمثل في المؤسسات التي تخلق الأسواقرغم أن هذه المؤسسات ضرورية لوجود اقتصاد السوق وتحسين أدائه، إلا أنها لا تكفي لاستدامته، وفي هذا الصدد تكمن أهمية النظر في الأبعاد التكميلية الأخرى للمؤسسات الداعمة للسوق في تعزيز النمو الاقتصادي على المدى الطويل من خلال الحفاظ على أداء أفضل وكفاءة أكبر للأسواق. فالمؤسسات التي تنظم السوق هي إحدى المؤسسات التي تعمل على توفير أطر تنظيمية، مثل السلع والخدمات والعمالة والأسواق المالية...، ومن أجل الحيلولة دون إخفاقات السوق المختلفة والحفاظ على تعزيز النمو على المدى الطويل (رودريكRodrik، 2000، بهاتشارياBhattacharyya، 2009)، تقوم مؤسسات التي تضمن استقرار السوق بإدارة وحماية الاقتصادمن مختلفالصدمات التي يتعرض لها، مثل الأزمات المالية والتقلبات الدورية الأخرى، وأخيرا تعمل مؤسسات إضفاء الشرعية على السوق بالتعامل مع الصراعات الاجتماعية، وتوفير الحماية الاجتماعية.

المؤلف المرسل: صحراوي جمال الدين، الإيميل: saraouikamal14@gmail.com

وهكذا من المتوقع أن تتفاعل مختلف الأبعاد المؤسسية مع بعضها البعض في التأثير على النمو الاقتصادي. ويجادل Aoki(2001) و Amble(2000) و Boyer(2005) بأن هناك روابط استراتيجية وأوجه تكاملية في مختلف مجالات المؤسسات التي تشكل معا جزءا لا يتجزأ من التوازن المترابط، حيث يعني أن تلك البلدان ذات مسار النمو المنخفض، والذي تحدده القيود الضعيفة (أي المؤسسات التي تخلق الأسواق) من المرجح أن تكون قد عانت من صفات ضعيفة في تنظيم السوق واستقرار السوق، وحتى المؤسسات التي تضفي الشرعية على السوق، مما يعزز وجود توازن منخفض في النمو.

وهنا تبرز أهمية تحسين أداء المؤسسات بالنسبة لعملية النمو في البلدان النامية مقارنة بالبلدان الصاعدة و المتقدمة وفقOwenوآخرون (2009)، وبالتالي مختلف المؤسسات الداعمة للسوق ليست مستقلة بل تكمل بعضها البعض، وهو ما يتفق مع النتائج المحققة والتي يتم تفسيرها على سبيل المثال من خلال نصيب الفرد من الدخل ضمن اقتصاديات الأسواق الناشئة، ولاسيما اقتصاديات شرق آسيا، مثل إندونيسيا والفلبين وغيرها من الاقتصاديات الصاعدة (التي وجدت أنها تنتمي إلى نظام MCI منخفض) تفشل في الانتقال إلى المجموعة ذات الدخل المرتفع في حين أن كوريا الجنوبية وسنغافورة (التي تنتمي إلى نظام MCI العالي) نجحت في الانضماماإلى اقتصاديات الدخل المرتفع. وباختصار نلاحظ أن عملية مستمدة ساهمت في تحسين نوعية المؤسسات وتحقيق نمو أعلى على المدى الطويل ولكن يبدو أن هذه الآثار غائبة في البلدان التي تنتمي إلى نظم الدخل المنخفض.

الخاتمة:

في هذه المقالة حاولنا من خلال دراستنا إجراء ممارسة تحليلية عن الطرق المؤسساتية (الرسمية وغير رسمية) وتقديم طريقة متماسكة وتعليمية وفق الأدبيات الاقتصادية لفهم أفضل للمؤسسات وديناميكيات التغيير والمحددات المختلفة لجودتها تبعا للقواعد والقيود وأدوات الحكم وتوازن اللعبة، وبذلك نكون سلطنا الضوء على العوامل المختلفة التي قد تؤثر على أداء سوق العمل و تفسير مدى انسجام المؤسسات الرسمية وغير الرسمية ودور

محدداتها في تحسين وتفعيل ديناميكية التوازن في سوق العمل وهل أن مشاكل السوق تعتبر من بين أهم العوامل التي تساهم في عرقلة تطور محددات خاصة فيما يتعلق بالجودة المؤسسية من خلال إثبات أن المؤسسات ذات أهمية جوهرية و بشكل غير مباشر في تأثيرها على محددات النمو. والنتائج النظرية تظهر باستمرار أن مؤسسات خلق السوق ودعم الأنشطة الاقتصادية في السوق هي عوامل الوساطة الأساسية في عملية النمو. وهي لا تؤثر على رأسمال المادي والبشري المحلي فحسب بل تكمل أيضا الأبعاد الأخرى للمؤسسات الداعمة للسوق على النمو الاقتصادي في الأجل الطويل.

والحاصل أن فشل استراتيجيات التنمية لا يشير فقط إلى عدم الانسجام الذي كان موجودا بين المؤسسات الرسمية والمؤسسات غير الرسمية، ولكن أيضا لمسألة بطء وتيرة التغييرات المؤسسية التي تحدد طريقة تطور المجتمعات في الوقت الراهن، وهذا واضح في الدول الأفريقية القليلة التي جعلت من النتائج الاقتصادية الجيدة نسبيا حافزا لِإندماج بعض المعايير والقواعد غير الرسمية في استراتيجياتها الإنمائية.

وبالتالي فإن التحليل المؤسساتي يبرز مدى أهمية جودة المؤسسات في تحسين أداء الاقتصادي ومنه أداء سوق العمل، فالمؤسسات ذات الجودة العالية تسمح بخلق أسواق فعالة، مما يساهم في الحد من المشاكل التي يعاني منها السوق ويعمل على تقليل التكاليف وضمان أفضل لحقوق الملكية.

-ما من الدول إلا ولها تراكم تغييرات مؤسسية وتنظيمية، إلا أن لهذا التراكم أمر بالغ الأهمية للانتقال D. North (1994) "المستقبل مرتبط بالماضي من خلال المؤسسات الرسمية لكل المجتمع".

- سياسة التنمية الناجحة تكمن في فهم ديناميكيات التغيير المؤسسي المسببة للتغيير الاقتصادي.

- سر أداء الاقتصادي الجيد يكمن في استمرارية ديناميكية التوازن للأسواق والتي من شأنها أن تضبط التغيرات في سياق التطور التكنولوجي والديمغرافي وحتى الصدمات التي يتعرض لها النظام وذلك من خلال تقليص الفجوة بين واقع السوق والنموذج المثالي للسوق (شفافية المعلومات والكفاءة).

المؤلف المرسل: صحراوي جمال الدين، الإيميل: saraouikamal14@gmail.com

وهذا البحث يفتح لنا المجال لفهم أكثر حول دور المؤسسات ومدى أهمية التحليل المؤسساتي لتفعيل أداء سوق العمل، وانسجام المؤسسات الرسمية وغير الرسمية والذي يمهد لتطوير دراسات جديدة حول هذه المفاهيم.

قائمة المراجع:

المراجع بالغة العربية:

الكتب:

– طارق عبد العال حماد (2005)، "حوكمة الشركات (المفاهيم – المباديء – التجارب)، تطبيقات الحوكمة في المصارف"، الإسكندرية، الدار الجامعية.

– مالكولم رودرفورد (2009)، المؤسسات في علم الاقتصاد (المؤسسية القديمة والجديدة)، ترجمة نادر ادريس التل، دار الكتاب الحديث للنشر والتوزيع، عمان – الاردن، الطبعة الأولى.

– ويليامسون اوليفر واخرون (2009)، المؤسسات والاقتصاد، دار الكتاب الحديث للنشر والتوزيع، الطبعة الاولى، عمان–الأردن.

– ستجلتز جوزيف، (1943)، الاقتصادي الأمريكي الحاصل على جائزة نوبل في الاقتصاد عام 2001 ورئيس المستشارين الاقتصاديين للرئيس كلينتون، وكان نائبا لرئيس البنك الدولي وقت وقوع الأزمة الأسيوية في صيف 1997، والذي أقصى من منصبه بسبب رفضه لمقترحات صندوق النقد الدولي في معالجة الأزمة، وهو من أكثر المنتقدين للعولمة إلا أنه من أكثر المبشرين بنتائجها الايجابية إذا ما تم تطبيقها بشكل سليم وعادل. وفي كتابه العولمة وسوءاتها وجه ستجلتز انتقادات قاسية للنظام الاقتصادي العالمي، تلك الانتقادات التي لم يستثن منها الكيانات الدولية الاقتصادية الكبرى كالبنك الدولي وصندوق النقد الدولي.

المراجع الأجنبية:

Acemoglu, D., Johnson, S., & Robinson, J. A. (2005). Institutions as a fundamental cause of long-run growth. Handbook of economic growth, 1, 385-472.

Bourdu, É. (2011). L'évaluation des dispositifs institutionnels territoriaux sur les marchés locaux du travail: le cas du service public régional de formation professionnelle en Poitou Charentes et de l'expérimentation sociale" Groupement d'activités". Poitiers,

Commons, J. R. (2001). "Institutional economics" the American economic review 1931, vol. XXI, n ,4 ˚pp. 648-657. Cahiers d'économie Politique / Papers in Political Economy, 40-41(2), 287-296. doi:10.3917/cep.040.0287

El Morchid, B. وعملا تلاوحتلا قيايسيف دغلا ايقيرفأ ثعبـ: قيافآ و تاناهر. ةملـ

Erhel, C. (2010). Institutions et marché du travail. Idées économiques et sociales(1), 41-45.

Jarrosson, B., & Zarka, M. (1997). De la défaite du travail à la conquête du choix: Dunod.

Mantzavinos, C., North, D. C., & Shariq, S. (2004). Learning, institutions, and economic performance. Perspectives on politics, .84-75 ,(1)2

Massil, J. K. (2016). Institutions, théories du changement institutionnel et déterminant de la qualité des institutions: les enseignements de la littérature économique. Retrieved from

North, D. C. (2003). The new institutional economics and third world development. In The new institutional economics and third world development (pp. 31-40): Routledge.

North, D. C., & North, D. C. (1992). Transaction costs, institutions, and economic performance: ICS Press San Francisco, CA.

OBARE, G. Institutional Economics and Institutions.

Rothstein, B. (2011). Anti-corruption: the indirect 'big bang'approach. Review of International Political Economy, 18(2), 228-250.

Slesman, L. (2017). Market-Supporting Institutions, Institutional Complementarities And Economic Growth: New Evidence On The Nonlinear Relationship.

المؤلف المرسل: صحراوي جمال الدين، الإيميل: saraouikamal14@gmail.com